



پارادایم العدالة الرولزية والسیاسات العامة العراقية: دراسة نقدية

پارادایم العدالة الرولزية والسیاسات العامة العراقية: دراسة نقدية

د.نسرین علی داودی

جامعة نوروز - دهوك - اقليم كردستان - العراق

البريد الإلكتروني Email : [Nasreen.a@gmia.com](mailto:Nasreen.a@gmia.com)

**الكلمات المفتاحية:** العدالة الرولزية، المجتمع العادل، الوضع الاصلی، الفدرالية.

**كيفية اقتباس البحث**

داودی، نسرین علی ، پارادایم العدالة الرولزية والسیاسات العامة العراقية: دراسة نقدية، مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، حزيران ٢٠٢٦، المجلد: ١٦، العدد: ٦ .

هذا البحث من نوع الوصول المفتوح مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي لحقوق التأليف والنشر ( Creative Commons Attribution ) تتيح فقط للآخرين تحميل البحث ومشاركته مع الآخرين بشرط نسب العمل الأصلي للمؤلف، ودون القيام بأي تعديل أو استخدامه لأغراض تجارية.

Registered مسجلة في  
**ROAD**

Indexed مفهارة في  
**IASJ**

## The Paradigm of Rawlsian Justice, and Iraqi Public Policy: A Critical Study

Dr.Nasreen Ali Dawdy

Nawroz University- Dohuk- Kurdistan Region- Iraq

**Keywords** : Rawlsian justice, just society, original state, federalism.

### How To Cite This Article

Dawdy, Nasreen Ali , The Paradigm of Rawlsian Justice, and Iraqi Public Policy: A Critical Study,Journal Of Babylon Center For Humanities Studies, june 2026,Volume:16,Issue 6.

This is an open access article under the CC BY-NC-ND license (<http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/>)

[This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International License.](http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/)

### Abstract

Rawls's theory of justice is a comprehensive and well-structured program with a specific hierarchy. Therefore, we found it essential to clarify the theory as an integrated program that seeks to achieve institutional justice within a liberal environment, according to a distributive public policy that prioritizes need over merit. Consequently, we could not separate the foundations of the theory and discuss them abstractly; rather, we must discuss them within the framework of the program and the environment in which it was developed. This is especially important given that Rawls's objective was to create a theory of justice that offered an alternative to utilitarian thought in general. The researcher posits that misdiagnosing the problems of the Iraqi state and misunderstanding Rawlsian justice and its context could lead to its adoption as a general policy for the Iraqi state. Thus, applying the theory in Iraq would lead to zero solutions for the Iraqi state's problems. The researcher adopted a critical methodology and an institutional approach in studying and analyzing the application of Rawlsian justice theory to the



إن هذا البحث إنما هو مدخل نقدي لنظرية العدالة إنصافاً ومحاولات تطبيقها كنظرية شاملة. فهي نظرية خاصة بمعالجة مشكلة العدالة في المجتمع الليبرالي.

تأسيساً على ذلك، لم يكن بإمكاننا فصل أسس النظرية ومناقشتها بشكل مجرد بل لابد من مناقشتها ضمن إطار البرنامج والبيئة التي أعدت ضمنهما. لاسيما وأن هدف رولز كان يتمحور حول إيجاد نظرية في العدالة تمثل بديلاً عن الفكر النفعي عموماً.

وما هو أهم من ذلك، أن باراديم العدالة الرولزية يعالج مشكلات اللاعدالة في مجتمع ليبرالي تقليدي، ولم يأتي ليعالج مشكلات مجتمع سياسي ذات تعددية ثقافية. خاصة وأننا لاحظنا في العديد من الابحاث يتم الحديث عن امكانية تطبيقه لحل مشكلات الدولة العراقية بعد عام ٢٠٠٣م.

#### المشكلة:

تصب مشكلة البحث في نقد الاراء التي تذهب الى تطبيق باراديم العدالة انصافاً لمعالجة المشكلات العراقية ومحاولة تصفيرها. بناءً على ذلك نطرح السؤال التالي:

١- هل يمكن تطبيق نظرية العدالة انصافاً على الحالة العراقية؟ ولماذا؟

٢- ما هو البديل الذي يمكننا التوصل اليه عبر النقد البناء؟

#### الفرضية

يفترض الباحث أن الخطأ في تشخيص مشكلات الدولة العراقية وسوء فهم العدالة الرولزية وظروفها قد يقود الى جعلها سياسة عامة للدولة العراقية. لذا فإن تطبيق النظرية في العراق يقود الى صفر حلول لمشكلات الدولة العراقية.

#### الهدف

يهدف البحث الى ايجاد بديل مؤسساتي يصلح كسياسة عامة ومخرجاً للعراق من مشكلاته كدولة ومجتمع لاسيما في ظل الانقسام المجتمعي الذي تعاني منه من جهة وغياب أو ضعف لغة التوافق والمشاركة في الحكم على مستوى المؤسسات الاتحادية.

#### المنهجية

اعتمد الباحث على المنهج النقدي والمقاربة المؤسساتية في دراسة وتحليل تطبيق نظرية العدالة الرولزية على الحالة العراقية.

#### المحتويات

المبحث الاول : أسس نظرية العدالة عند رولز.

المطلب الاول: فكرة العدالة إنصافاً.

المطلب الثاني: الوضع الأصلي في نظرية العدالة.

**المبحث الثاني: السياسات العامة للحكومة الفدرالية.**

المطلب الاول: نقد العدالة إنصافاً .

المطلب الثاني: الفدرالية والاقاليم الثقافية بديلاً لمشكلة الدولة العراقية.

**المبحث الاول: أسس نظرية العدالة عند رولز.**

تعد نظرية رولز حول العدالة إنصافاً إطاراً فلسفياً يهدف الى التركيز على مبادئ العدالة التي تنظم توزيع الموارد الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع الليبرالي. وهي من النظريات المعاصرة في إطار الليبرالية الجديدة (Neo Liberalism) .

**المطلب الاول: فكرة العدالة إنصافاً.**

بهدف تقديم فكرة واضحة عن نظرية رولز حول العدالة سوف نقسم هذا المطلب الى عدة فقرات. اولاً: ما هو الهدف من المؤسسات السياسية على مر الزمن؟

يعرض رولز (John Rawls) تصورين هما:

أقي دولة الرفاه : الهدف هو لا يجوز أن يقف أحد عائقاً لتحقيق الحياة الكريمة للجميع ويُفترض أن يحصل الجميع على وسائل حماية ضد الحوادث والحظ السيئ والبطالة والرعاية الصحية وتحديد أولئك المحتاجين للمساعدة. ويرى رولز (John Rawls) أن هذا النظام غير منصف ويسمح بحالة من اللامساواة الواسعة في الثروة. (رولز، ٢٠١١، ص ١٦) . دولة الرفاه هذه ينتقدها رولز (John Rawls) ويعالجها بالعدالة انصافاً.

ب-في ديمقراطية امتلاك الملكية: الهدف هو تنفيذ فكرة المجتمع كنظام منصف من الشراكة والتعاون بين المواطنين كأشخاص أحرار ومتساوين. بالتالي يجب أن تشكل المؤسسات الأساسية نقطة البدء التي تضع وسائل الانتاج في متناول المواطنين عموماً ، وليس فقط القلة، حتى يكونوا اعضاء متعاونين. في هذه الحالة من النظام ينبغي التشديد على: الاختلاف في ملكية رأس المال والموارد، تكافؤ الفرص المنصفة، مؤسسات تدعم القيمة المنصفة للحريات السياسية. ويسمي رولز (John Rawls) الحكومة في "ديمقراطية امتلاك الملكية" ب" الحكومة الاشتراكية- الليبرالية" ( رولز، ٢٠١١، ص ١٧)

مهما كانت النظرية أنيقة ومقتصدة لا بد من رفضها اذا كانت غير عادلة، كذلك الأمر بالنسبة الى القوانين والمؤسسات. فكل شخص يمتلك حرمة غير قابلة للإنتهاك حتى من أجل المصلحة العامة(مصلحة رفاهية المجتمع) فانتهاكها ليس من العدالة. فالعدالة في فكر رولز تنكر القاعدة



١، ص ص ٣٠، ٣١)

### ثانياً: مادة ونطاق العدالة

١- مادة العدالة : موضوع رولز (John Rawls) يتعلق بالعدالة الاجتماعية، والمادة الاولى للعدالة هي البنية الأساسية للمجتمع، فالطريقة التي توزع من خلالها المؤسسات الرئيسة الحقوق والواجبات الاساسية تحدد تقسيم المنافع الناتجة عن الشراكة الاجتماعية. ( راولز، ٢٠١١، ص ٣٤).

المؤسسات الرئيسة التي يقصدها رولز (John Rawls) هي : الدستور السياسي ، التنظيمات الاقتصادية والاجتماعية. ومن أمثلة المؤسسات او التنظيمات الاجتماعية هي الحماية القانونية لحرية التفكير ، والاسواق التنافسية، والملكية الخاصة لوسائل الانتاج. ( راولز، ٢٠١١، ص ٣٤)

في العدالة إنصافاً، يُنظر الى المجتمع على أنه مشروع تشاركي للمنفعة المتبادلة. والبنية الاساسية هي نظام عام من القواعد التي تقود الاشخاص الى السلوك الجماعي بطريقة تنتج مجموعة أكبر من المنافع. ( راولز، ٢٠١١، ص ١٢٢).

### ٢- نطاق نظرية العدالة

يفضل رولز (John Rawls) تحديد نطاق نظريته حول العدالة بعدالة البنية الاساسية لمجتمع ما كنظام مغلق ومعزول عن المجتمعات الاخرى. إعتقاداً منه بأن التوصل الى نظرية سليمة لهذه



بسبب جدارتهم الفردية. وبدلاً من ذلك، يقترح أن العدالة، وليس الكفاءة أو الإنتاجية فحسب، يجب أن تكون القيمة الأساسية عند تقييم كيفية توزيع السلع والفرص في المجتمع. ( Idoko, 2025, P23)

بناءً على ذلك، يقترح رولز ثلاث تفسيرات لمبدأ الفرص المتساوية كأحد مبادئ العدالة الرولزية (راولز، ٢٠١١، ص ٩٩ - ١١٦. وينظر كذلك (فارلي، ٢٠٠٨).

١-التفسير الاول: نظام الحريات الطبيعية.

٢-التفسير الثاني: نظام المساواة الليبرالية .

٣-التفسير الثالث: نظام المساواة الديمقراطية.

في العمل على العدالة إنصافاً، يجب أن نقرر أي التفسيرات يجب تفضيلها. تأسيساً على ذلك يؤمن رولز بنظام المساواة الديمقراطية بإعتباره قادراً على التخلص من تأثير العوامل العشوائية السلبية على تحقيق العدالة وهذه العوامل يلخصها رولز في العوامل الطبيعية كالوراثة، العوامل الاجتماعية، الحظ. فكلما استطاع النظام تقليل تأثير هذه العوامل في حياة الافراد أصبح اقرب الى تحقيق العدالة. (فارلي، ٢٠٠٨، ص ٤٩)

تأسيساً على ذلك، في العدالة (انصافاً): يضمن المبدأ الأول المساواة في الحريات الأساسية لجميع الأفراد، مما يضمن تمتع الجميع بنفس الحقوق الأساسية. أما المبدأ الثاني، المعروف بمبدأ التفاوت، فيسمح بعدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية فقط إذا كانت تقيد أقل أفراد المجتمع حظاً. يغير مبدأ التفاوت هذا بشكل جذري طريقة تفكيرنا في توزيع الثروة، مشيراً إلى أن عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية مسموح بها فقط إذا كانت تحسن حياة أولئك الأشد فقراً. ( Idoko, 2025 P24,

بالنسبة لمفهوم الانصاف عند رولز له جزءان:

١-كيف تقع علينا الالتزامات وهذا بواسطة القيام بأشياء متنوعة طوعاً.

٢-يضع شرط عدالة المؤسسات محل التساؤل، فإن لم تكن عادلة بشكل مثالي على الأقل بقدر معقول. فالخضوع لمؤسسات غير عادلة لا يوجب علينا نشوء الالتزامات، ومن المتفق عليه أن الوعود المغتصبة باطلة من البداية، وأن الترتيبات الاجتماعية غير العادلة هي بحد ذاتها نوع من الابتزاز أو الاغتصاب. ( رولز، ص ص ٤٢٠ - ٤٢١ ).

ما هو مهم أن الدستور يؤسس حقوقاً متساوية للمشاركة في الشؤون السياسية ويجب اتخاذ التدابير للحفاظ على القيمة المنصفة لهذه الحريات. ففي دولة ذات حكومة جيدة جزء صغير من

الأشخاص يكرسون وقتهم للسياسة وهناك أشكال أخرى كثيرة من الخير البشري. ( راولز، ٢٠١١، ص ٢٨١ ، ٢٨٩).

يتم إختيار مبادئ العدالة في ظل نوعين من القيود وهي : ( راولز، ٢٠١١، ص ٤٥ ص ١٧٦، ١٨٠) ينظر كذلك (فارلي، ٢٠٠٨)

ملاحظة مهمة: تؤمن نظرية العدالة إنصافاً بالفكرة التعاقدية ولكنها حسب اعتقاد رولز ليست نظرية تعاقدية تامة، لماذا؟ يمكن التوسع بالفكرة التعاقدية الى إختيار نظام أخلاقي كامل . بمعنى نظام يتضمن مبادئ جميع الفضائل وليس العدالة فقط، أما بالنسبة لراولز فهو يركز في معظم الدراسة على مبادئ العدالة فقط. ص ٤٥ أ-قيود حجاب الجهل:

١- لا أحد يعرف موقعه في المجتمع.

٢- لا أحد يعرف حظه في توزيع الموجودات والاصول الطبيعية والامكانات والذكاء والقوة وغير ذلك.

٣- الافراد لا يعرفون تصورهم للخير أو نزعاتهم السيكولوجية الخاصة.

ب- القيود الرسمية لمفهوم الحق (قيود الصواب الصورية) .

١- أن تكون المبادئ عامة .

٢- أن تكون عالمية في تطبيقها بمعنى إتباعها فكرياً وبشكل منتظم من قبل كل شخص.

٣- الذبوع: كل شخص سوف يعرف عن مبادئ العدالة كل ما يريد أن يعرفه طالما كان قبولها نتيجة اتفاقية بحيث يكون مبدأ معترف به من قبل العموم وتشكل دساتير أخلاقية فاعلة في الحياة الاجتماعية.

٤- الشرط الاضافي هو أن تصور الحق يجب أن يفرض ترتيباً على المطالب المتنافسة بحيث يكون قادراً على ترتيب جميع المطالب التي تنشأ أثناء الممارسة بشكل يحقق العدالة بصورة أكبر من قبل.

٥- الشرط الخامس والآخر يتعلق بالنهائية : بمعنى تقييم النظام الخاص بالمبادئ على أنه محاكمة نهائية بطريقة استدلالية عملية. وهذا يفرض علينا احترام المؤسسات الاجتماعية كما توجهنا المبادئ الخاصة بالحق والعدالة .

على أية حال، يناقش رولز ثلاثة نقاط تتعلق بالحرية المتساوية وهي :

أ-معناها: الصوت الواحد للناخب الواحد. (راولز، ٢٠١١، ص ٢٨٣ ص ٢٨٤)



ب- مجال الحرية السياسية المتساوية: فإنها تؤسس من خلال دستور يأخذ بالاغلبية البسيطة، بذلك لا تستطيع الاقلية تجاوز أو محاسبة الاغلبية، شرط أن لا تتجاوز الاغلبية القيود الدستورية. (راولز، ٢٠١١، ص ص ٢٨٤ - ٢٨٧)

تدور نقاشات رولز حول نظرية العدالة ويرى ضرورة عدم خلطها مع نظريات النظام السياسي، فهو يحاول توصيف ترتيب عادل لمؤسسات فعالة. ص ٢٨٨

ج- قاعدة الاولوية: تتضمن اولوية الحرية أولاً، اولوية العدالة على الكفاءة والرفاهية ثانياً . (راولز، ٢٠١١، ص ص ٣١٥ ، ٤١٠)

التصور الذي يطرحه رولز هو تصور مثالي فمن الصعب الحصول على إتفاق بين الافراد على ما هو عادل هذا من جهة ، من جهة اخرى من الصعب على الافراد تأسيس ترتيبات عادلة لغيرهم لا تصب في مصلحتهم. كما أن الفرد يصعب أن يقوم بواجباته طوعياً اذا لم يكن ذلك ملحق بإلزام مؤسساتي مفروض عليه القيام به.

#### المطلب الثاني: الوضع الأصلي في نظرية العدالة.

أراد رولز من خلال نظريته التوصل إلى تصور في العدالة يكون بديلاً عن المذهب النفعي، الذي ساد في التقليد الانكلوسكسوني من التفكير السياسي. والسبب الرئيس لأيجاد البديل هو الضعف في العقيدة النفعية كأساس للمؤسسات الديمقراطية الدستورية.

يعتقد رولز أن المذهب النفعي لا يستطيع تقديم تفسير مرضٍ للحقوق والحرريات الأساسية للمواطنين كأفراد أحرار ومتساوين. وإستخدم في كتابه مفهوم " الوضع الاصلي " Original Status التي تقابل حالة الطبيعة في نظريات العقد الاجتماعي. (راولز، ٢٠١١، ص ١٢ )

يستند الوضع الأصلي إلى بيئة افتراضية يُتصور فيها أن الناس في حالة لا توجد فيها سلطة سياسية لضمان الوجود الاجتماعي. يهدف هذا الجهاز إلى فصل الناس عن التنظيم الحالي للمجتمع ومساعدتهم على التفكير في الظروف المثالية التي كانوا سيفضلونها لو أُتيحت لهم فرصة تنظيم السلطة السياسية من الصفر. (Barsotti , 30 November and others , P963 , 2022)

يعتقد رولز أن هناك عوامل يمكن أن تؤثر بشكل كبير على ما يمكن للأفراد تحقيقه من خلال جهودهم، ويرى أن هذه العوامل هي معوقات طبيعية لتحقيق العدالة، فكلما استطعنا تقليل أثرها نجحنا في التوصل الى مجتمع عادل وأن ذلك يتحقق من خلال المساواة الديمقراطية. وهذه العوامل هي: المواهب الطبيعية، العوامل الاجتماعية، الحظ. ( and others , 30

(Barsotti November 2022 , P963





اضافة لذلك، هناك تيارين فلسفيين معاصرين في مجال العلوم السياسية لهما تأثيرهما في نظرية العدالة. الاول يُعرف بـ " النظرية النقدية للعدالة" ومن أهم رواده ورثة مدرسة فرانكفورت المعاصرين وخاصة (يورغن هابرماس) Jürgen Habermas ، كارل اوتو آبل Karl-Otto Apel ، وأكسل هونيث Axel Honneth . أما التيار الثاني فيُعرف بـ " نظريات ما بعد رولز للعدالة" ومؤلفيه هم ج. أ. كوهين (G. A. Cohen) ، امارتيا سن (Amartya Sen)، ومارثا لوسباوم (Martha Nussbaum). (de Vita, 2014, P109)

تأسيساً على ذلك، يرى بيريرا (Pereira) أن العنصر المحوري لأي مفهوم معياري (Normative Conception) للعدالة يضفي طابع المثالية على الافراد المطالبين بالعدالة ودعم المؤسسات والسياسات العامة. (de Vita, 2014, P111)

على أية حال ، يمكننا نقد النظرية ومناقشة امكانية تطبيقها على الحالة العراقية من خلال الآتي:  
١-نسبية النظرية : تعتمد نظرية رولز على إفتراض ان الافراد يتخذون قراراتهم بناءً على ما يعتبرونه عادلاً بشكل نسبي، تعد هذه الفرضية نقطة ضعف للنظرية حيث أنها تفترض وجود اتفاق واسع بين الافراد قائم على الحدس بشأن مفهوم العدالة وهو أمر صعب تحقيقه.

٢-تركز نظرية رولز على الفرد، وليس الجماعة او المكون، كوحدة أساسية لتحقيق العدالة بين الافراد الذين هم: الاكثر حظاً ، الاقل حظاً ، والذين يمثلون حالة الوسط

٣-لم تتطرق النظرية الى معالجة مشكلة المجتمعات المنقسمة وكيفية توزيع الموارد بين المكونات المجتمعية التي تعاني منها الدولة العراقية بل هي تعالج مشكلة مجتمع ليبرالي نفعي.

٤-جاءت النظرية (العدالة إنصافاً) كبديل للمبدأ النفعي الذي اوجد فروقات كبيرة بين الافراد داخل المجتمع . اذاً فالمشكلة التي تعاني منها الدولة العراقية تختلف تماماً عن المشكلة التي يحاول رولز معالجتها من خلال نظريته عن العدالة إنصافاً.

٥-المجتمع الذي يواجهه رولز في نظريته حول العدالة هو المجتمع الليبرالي الكلاسيكي الذي باتت فيه الليبرالية بعد تطبيقها تعاني من مشكلات نتيجة تبني مبدأ المنفعة الذي يحرم الاقل حظاً من العديد من الحقوق والحرية. عليه يسعى رولز الى تحقيق العدالة التي غابت في المجتمع الليبرالي الكلاسيكي.

٦-المجتمع العراقي لا يماثل المجتمع الليبرالي الكلاسيكي في مشكلاته والمعالجة التي صاغها رولز لا تنطبق على الحالة العراقية.

٧-الدراسات التي تتناول تطبيق نظرية العدالة لـ رولز ليست في محلها بسبب أن نظرية رولز نظرية خاصة ذات طابع عام، فهي تعالج مشكلة خاصة بالمجتمع الليبرالي الكلاسيكي ومبدأ







لم تكن نشأة الدولة الفدرالية في العراق كالحالة الامريكية، فالفدرالية العراقية هي فدرالية ثقافية، اما الفدرالية الامريكية ناتجة عن اتحاد عدة ولايات وفق دستور اتحاد قائم على اساس التقسيم الجغرافي وليس الثقافي. (قادر، عزم، ٢٠٢٢، ص ٥١٨).

تعد الفدرالية الآلية الانسب لتنظيم الدولة العراقية، وبديلاً لتحقيق العدالة في المجتمع العراقي المنقسم ثقافياً. وذلك بعد سنوات وعقود طويلة من النزاعات والصراعات التي ميزت تاريخ الدولة العراقية منذ تأسيسها. لذلك ينبغي على القيادات السياسية العراقية أن تعي أن تحقيق الاستقرار السياسي والمجتمعي يتوقف على مدى النجاح في تأسيس عراق فدرالي.

التنظيم الفدرالي يعد نظاماً دستورياً لحماية المكونات المجتمعية المنقسمة ومعالجة مشكلة المشاركة في السلطة والعملية السياسية في الدولة العراقية. (فندي، ٢٠٢٢، ص ص ٤٨، ٥١) صحيح أن القوى السياسية قد إتفقت على تأسيس الدولة العراقية الفدرالية منذ عام ٢٠٠٥م، واذ كانت بعض القوى (القوى السنية) عارضت الدولة الفدرالية آنذاك لكنها عادت وشاركت في العملية السياسية. فعقلية محاولة سيطرة مكون على بقية المكونات الثقافية في الدولة والمجتمع العراقي حقيقة لازلت موجودة وتعيق تطبيق العديد من مواد الدستور الفدرالي.

يعاني المجتمع العراقي من الانقسام الثقافي، وتتمحور طبيعة هذا الانقسام حول التالي:

١- تاريخ طويل من غياب العدالة وسيطرة المكون العربي السني على بقية المكونات الثقافية وفق سياسات عامة مركزية، وسياسة ممارسة العنف لمواجهة مطالب المكونات الاخرى الاصلية في المجتمع العراقي.

٢- إنعدام ثقافة التعايش المشترك والشراكة في الحكم، لاسيما وأن النظام التوافقي بطبيعته نظام مرحلي مؤقت يمهّد لبناء نظام مستقر تبرز فيه عقلية التشارك في الحكم، وقد يؤدي الى العكس بحيث تتسع الانقسامات المجتمعية وتهدد وجود الدولة. ومع وجود عقليتين مختلفتين ومتصارعتين أحدها تسعى للعودة الى المركزية (المكون العربي) منقسم بين السنة والشيعية وكل منها يحاول السيطرة على مقاليد الحكم في ذات الوقت يعاني كل منها من إنقسامات داخلية) وأخرى تسعى الى الاستقلال (المكون الكوردي) تجده حقاً شرعياً لها وأن ربطها بالدولة العراقية كان رغماً عن ارادتها ونتيجة السياسات الخاطئة للدولة الفرنسية والبريطانية عبر التاريخ. نجد أن الفدرالية تعد بديلاً وسطاً ينبغي على قادة القوى السياسية وعي ذلك من أجل تحقيق الاستقرار وبناء سياسات عامة عادلة.

٣- غياب الوعي السياسي حول الفدرالية كشكل للدولة (وليس نظام سياسي) يقوم على تقاسم السلطات بين الحكومة الاتحادية وحكومات الاقاليم. كي تدار العملية السياسية ضمن هذا الاطار



من التقاسم والتشارك ولكن نجد حتى اللحظة أن الاوساط السياسية والثقافية العراقية لازالت متمسكة بكلمة المركز والحكومة المركزية وتتصرف في اطار هذا القالب.

لجأ الكورد الى المطلب الفدرالي بعد عام ٢٠٠٣ م لضمان حقوقهم، وقد تم تثبيت اقليم كوردستان كأقليم فدرالي في الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥م. ولكن حق تقرير المصير ظل مطلباً قومياً كوردياً. (محمد، ٢٠١٤، ص ٩٧). وفي ذات الوقت لم يتم انشاء اقاليم فدرالية اخرى في الدولة العراقية بل بقيت المناطق السنية والشيعية محافظات غير منتظمة في اقليم كما بقيت المناطق الكوردستانية التي تعرف بمناطق المادة ١٤٠ محلاً للنزاع ولم يحسم هذا النزاع حتى اللحظة. وهذا في حقيقة الامر يؤكد ما ذهبنا اليه أن الارادة السياسية في الدولة العراقية لازالت متمسكة بعقلية المركزية في الحكم وحتى إقليم كوردستان لم يتم انشاؤه في دستور ٢٠٠٥ بل كان موجوداً قبل ذلك كمنطقة حكم ذاتي (منذ ١١ اذار ١٩٧٠م).

الفدرالية تعني شكل الدولة الذي يقوم على أساس تقسيم السلطة السياسية بين عدة حكومات داخل حدود دولة واحدة. (فندي، ٢٠٢٢، ص ٤٩).

يترتب على تقسيم السلطة السياسية تحقيق نوع من الاستقلال للأقاليم في المجالات الاتية: (واتس، ٢٠٠٦، ص ٤٨). (مولود، ٢٠٠٥، ص ٢٦٣-٢٧٠) (بوث، ٢٠٠٥).

١- الاستقلال الدستوري، المتمثل بوجود دستور إتحادي ولساتير الاقاليم .

٢- التشارك في العملية السياسية الاتحادية.

٣- الاستقلال المالي.

فالقوى السياسية العراقية المشاركة في العملية السياسية منذ ٢٠٠٥م ساهمت في تغليب طابع الصراع على السلطة وباتت ترى في الفدرالية استجابة لخطوط صراعاتها، وليس حلاً من أجل تلبية متطلبات الاتحاد. (عمر، ٢٠٢٥، ص ٣٤٢)

في حين، يذهب الدكتور هماوندي الى تحليل ازمة الحكم في العراق ويعنقد أن التاريخ السياسي للعراق يؤكد أن المعضلة الرئيسة لجميع أشكال عدم الاستقرار وما نتج وينتج عنه من أزمات اجتماعية واقتصادية يرجع الى سوء نظم الحكم ذات الطابع المركزي التي تحاول الحكم على حساب مكونات المجتمع. (هماوندي، ٢٠٠٢، ص ١٤٧)

على أية حال، يستلزم فهم الفدرالية في العراق عدم النظر اليها باعتبارها ترتيباً مؤسسياً ثابتاً، بل هي عملية ديناميكية مستمرة عبر اصلاحات دستورية متواترة تقوم بها المحكمة الاتحادية العليا تدريجياً لهندسة بناء الدولة الفدرالية وتعزيز الثقافة الديمقراطية. (الشمري، ٢٠٢٤م)

بعد عام ٢٠٠٣م ناقش قادة السلطة في العراق مشكلة الارث البنيوي الهش في العراق ورأت أن الفدرالية هي الحل، لكن ما هو شكل هذه الفدرالية؟ فكانت الخيارات المطروحة كالتالي: (استانفيلد، ٢٠٠٣، ص ٣٧، ٣٩).

١-قيام وحدتين فدراليتين اقليميتين يتمحوران حول شمال كوردي، وسط وجنوب عربيين.

٢-قيام ثلاث أو خمس وحدات فدرالية، يتم أما بانشاء اقاليم ثلاث:كورد ، شيعة، سنة. أو خمس اقاليم مقسمة الى شمال كوردي بدون كركوك، جنوب يضم البصرة والناصرية، اقليم اخر شيوعي يضم النجف وكربلاء، منطقة الغربية ، بغداد عاصمة الاتحاد وتضم اليها كركوك.

٣-قيام ثماني عشرة اقليم فدرالي استناداً الى البنية الادارية في العراق .

تنظيم الدولة العراقية الفدرالية وفق دستور ٢٠٠٥م.

جاء البديل الفدرالي بديلاً سياسياً - دستورياً يعكس صورة المجتمع العراقي المنقسم ثقافياً. فكيف نظم الدستور العراقي هذا الاتحاد؟

١-حدد الدستور في مادته الاولى شكل الدولة العراقية ونظام حكمها باعتبار جمهورية العراق دولة اتحادية واحدة مستقلة، ذات سيادة كاملة. وتعد بغداد عاصمة الدولة الاتحادية وفق (المادة ١١). ( دستور جمهورية العراق، ٢٠٠٥).

٢-هوية العراق: نظم الدستور هوية العراق كدولة عراقية متعددة القوميات والاديان والمذاهب،(المادة ٣) وهذا يعني أنه ليس بلداً عربياً بل بلد متعدد القوميات وعضو مؤسس وفعال في جامعة الدول العربية وأن عضويته في الجامعة المذكورة جاءت في إطار المكون العربي فقط كأحد مكونات المجتمع العراقي باعتباره جزء من الامة العربية. (دستور جمهورية العراق، ٢٠٠٥، المادة ٣)

٣-العلم العراقي: علم العراق ونشيدته الوطني وشعاره يرمز الى مكونات الشعب العراقي.( دستور جمهورية العراق، ٢٠٠٥، المادة ١٢)

٤-نظم الدستور اللغات الرسمية للبلاد معترفاً باللغة العربية واللغة الكوردية لغتان رسميتان للعراق مع الاعتراف بحق المكونات الاخرى باستخدام لغتها في المؤسسات التعليمية فقط. ويترتب على ذلك، وكما هو موثق دستورياً، الاتي: (دستور جمهورية العراق، ٢٠٠٥، المادة ٤)

أ-إصدار الجريدة الرسمية باللغتين.

ب-التكلم والمخاطبة في المؤسسات الرسمية ( مجلس النواب، مجلس الوزراء، المحاكم، المؤتمرات الرسمية ) بأي من اللغتين.















## ٲارادايٲ العءالة الرولزية والسياسات العامة العراقية: ءراسة نقءية

ٲ.ء. نهءار، شٲرزاء ٢٠٢١، ءون سياسيانه بيٲر بكهينهوره ، ژماره ١٩، همرئى كورءستان، ءوفارى ءولان.

-هاملٲون، الكسندر. ماءيسون، ءيمس. ءاي، ءون، ٢٠٠٦، اوراق فءرالية، ء ١، ءرءمة عبءالاله النهيمي، ط١، ببءاء.

ء. هماونءي، محمد، ٢٠٠٢، الفءرالية والءيمقراطية للعراق ءراسة ءأصيلية سياسية وقانونية، ط١، اربيل، كورءستان- العراق، ءار ءارس.

-واٲس، رونالء ، ٢٠٠٦، الانظمة الفءرالية، كءا.

### المصادر الاجنبية

-U. Bali, Ash, 2005, Justice Under Occupation: Rule of Law and the Ethics of Nation-Building in Iraq, volume 30, Issue 2, Yale Journal of International Law.

-BHAMBRA, GURMINDER K. 2021, Decolonizing Critical Theory? Epistemological Justice, Progress, Reparations, open access article on:<http://read.dukeupress.edu/critical-times/article-pdf/4/1/73/927585/73bhambra.pdf> by guest on 10 August 2025.

-DOUGLASS , ROBIN, 2025,Who Needs a Theory of Justice? Judith Shklar and the Politics of Injustice, Cambridge University Press, [https://www.cambridge.org/core/services/aop-cambridge-core/content/view/5B25A4AF90526DAE217F93E87765E074/S0003055425100816a.pdf/who\\_needs\\_a\\_theory\\_of\\_justice\\_judith\\_shklar\\_and\\_the\\_politics\\_of\\_injustice.pdf](https://www.cambridge.org/core/services/aop-cambridge-core/content/view/5B25A4AF90526DAE217F93E87765E074/S0003055425100816a.pdf/who_needs_a_theory_of_justice_judith_shklar_and_the_politics_of_injustice.pdf).

-Barsotti, Flavia, Koçer, Rüya Gökhan, fairness, MinMax, , 30 November 2022 , from Rawlsian Theory of Justice to solution for algorithmic bias, <https://link.springer.com/article/10.1007/s00146-022-01577-x>

-Idoko, Barnaba Obiora, 2025, MORAL DEFENSE OF JOHN RAWLS THEORY OF JUSTICE AS FAIRNESS, Trinitarian International Journal of Arts and Humanities, Vol.1 No.1, Awka , Anambra State , Nnamdi Azikiwe University .

### Sources

-Constitution of the Republic of Iraq, 2005.

- Stanfield, Gareth, 2003, Towards a Sustainable Institutional System for Iraq, in the Forum on Federalisms: Constitutional Options for Post-War Iraq, National Democratic Institute for International Affairs (NDI.)

-Dr. Al-Shammari, Ayman Ahmed Mohammed, 2024, The Architecture of Asymmetric Federalism in Iraq: Proposals and Solutions, Political Issues Journal, No. 78, Baghdad, Iraq, Al-Nahrain University.

-Dr. Booth, Paul, 2005, A Brief Guide to Fiscal Measures in Federal States, Malaysia, University of Ottawa.

-Rawls, John, 2011, A Theory of Justice, translated by Dr. Al-Taweel, Laila, Syrian General Authority, Damascus, Ministry of Culture.

-Rashid, Wasan Hamid, 2019, Federalism and its Applications in Iraq, University of Babylon Journal of Human Sciences, Vol. 27, No. 4, Iraq, University of Babylon.

-Dr. Omar, Imad Razik, 2025, Federalism in a Divided Society Iraqi Kurdistan as a Model, Al-Madarat Scientific Journal for Humanities and Social Sciences, Volume 3, Issue 1, Baghdad, Al-Idrisi University College.



